

۲۲ ایار سنة ۱۹۲۳ م. العدد ۲۲۹ ا

الأحد ٢ صفر سنة ١٣٨٦ ه.

قاون رقم (۲۲) لسنة ١٩٦٦

صفحة 491

490

قانون اعمار مدينة معان الموقت

قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمرك والمكوس

أتون رقم (۲۳ ) لسنة ۱۹۹۲

. 47

رئیس الوزراء و**صفی الدل** 

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ /٥ /١٩٦٦

نصــادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون الموقت الآني ، ونأمر باصداره ووضعه موضــع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده.

قائون رقم (۲۲) لسنة ۱۹۳۹

#### قانون اعمار مدينة معان الموقت

المادة ١ – يسمى هذا القانون الموقت (قانون اعمــــار مدينة معان لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تــــاريخ نشره في

المادة ٢ ــ تؤلف لجنة تسمى ( لجنة اعمار مدينة معان ) يكون من اختصاصها اصدار القرارات في جميع الامسور التي انبطت بها بموجب هذا الفانون بما في ذاك التعويض على الاشخاص الذبن تضررت أموالهم المنقولة وغير المنقولة بسبب الفيضان الذي وقع في مدينة معان في شهر آذار سنة ١٩٦٦ .

المادة ٣ ــــ أ ـــ تتألف الاجنة من وزراء المالبة والداخلية والداخلية الشؤون البلدية والفروية والاشغال العامة ومن مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي ومندوب عن سلاح الهندسة الملكي .

ب – لمجلس الوزراء ان يعهد تشكيل اللجنة او ان يستبدل بعض اعضائها من حين لاخر عــــلى الوجه

ج – يعين مجلس الوزراء احد الوزراء من اعضاء اللجنة رئيسا لها وفي حالة غيابه يتولى رئاسة اللجنــة الوزير الذي يليه في الاقدمية من الوزراء فيها .

المادة ٤ ــ يكون مركز اللجنة مدينة معان ولها ان تجتمع في مكان آخر يعينـــه رئيسها حسب متطلبات العمـــل٠ يعتبر اجتماع اللجنة قانونيا بمضور حمسة من اعضائها على الاقل وتصدر قراراتها بالاكثرية وعند تساوي الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

المادة ٥ ـــ تعين اللجنة العدد اللازم من الموظفين من اجل القيام بالشؤون المالية والادارية واية اعمال تتطلبها مهــــام اللجنة . ويحق لها أن تطلب انتداب موظفار اكثر في جهاز الدولة للقيام بتلك الاعمال. رواتبالموظفين نَمَاءُ يَا ﴾ مُعَمِّمُ النفظاظيم الإعراق تصرف من اموال اللجنة .

الله - أ ــ جميع الاموال التي ترد الى اللجنة تودعها في مصرف او اكثر ويفتح بها حساب خاص لاسمهــــا ويجري الصرف بموجب موازنة تضعها اللجنة ويقرها مجلس الوزراء متضمنة الاموال الضرورية لغايات تنفيذ احكام هذا القانون وفي حالة نوفر اية مبالغ من هذه الاموال بعد ذاك يجري صرفها بقرار من مجلس الوزراء على الغايات التي يراها مناسبة .

ب. نصرف المبالغ من الحساب بقرار من اللجنة بموجب مستند او حوالة او شيك موقسع من رئيس اللجنة او من كان مفوضا من قبله خطيا ومن الموظف المسؤول عن الشؤون المالية .

 ج ـ يجوز لرئيس اللجنة أن يقرر صرف مبلغ لا يزيدعلى الحمسين دينارا في المرة الواحدة لقاء التفقات السفرية والاجور الطارئة .

د ـ على الموظف المسؤول عن الشؤون المسالية ان ينظم اعماله الحمسايية ويمسك الدفاتر اللازمسة وفق الاصول وحسب التعلمات التي تصدر اليه من ديوان المحاسبة .

ه ــ تكون حسابات اللجنة خاضعة للتدقيق من قبل ديوان المحاسبة .

الذ ٧ \_ أ \_ على كل ميم يطالب بتعويض عما لحقه بسبب الفيضان المشار اليه في المادة الثانية من هذا الفانون ان يقدم بيانا خطبا مفصلا عن الاضرار التي لحقت بامواله المنقولة وغير المنقولة وقيمتها الحقيقيةوقت الحادث وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ سريان هذا القانون .

بــ على طالب التعويض ان يثبت ما يدعيه والجنة ان تستمع الى اية بينة كراها ضرورية غـــير مقيدة بالقوانين والاصول المرعية كما بجوزلهاان تستعين برأى الخبراء والمهندسين الوصول الى قرارعادل.

للدة ٨ ـــ اذا اقنعت اللجنة بان المتضرر يستحق التعويض عن امواله غير المنقولة تقدر مقدار هذا التعويض ومن ثم يتم التعويض باحدى الطرق التالبة : -

 أ ــ اذا كان البناء المتضرر قابلا للترميم أو كان بالامكان اعادته الى مثل ما كان عليه قبل الفيضان تقوم اللجنة بترميمه واصلاحه او تعهد الى المتضرر بالقيــــام بهذه الاعمال على نفقــــتها ضمن الشروط

ب ــ اذاكان البناء قد تهدم بشكل يتعذر ترميمه تقوم اللجنة بانشاء البناء وفق تخطط تقــــرة اللجنة على نفس الارض التي كان البناء المتهدم قائما عليها اذا كان الموقع صالحا للناك وحسب تحطيط التنظم الذي يستقر رأى اللجنة عليه او .

ج ــ ان تخصص اللجنة قطعة ارض اخرى لاقامة البناء عليها . وفي الحالات الثلاث لا يجوز ان تنجاوز التكماليف مقدار التعويض الذي قررته اللجنة .

لمادة ٩ ــ أ ــ تنولى اللجنة اقامة الابنية بواسطة متعهدين او بالطريقة التي تراها مناسبة وذلك وفق المحططات التي تقرها ويجوز للجنة أن تعهد بانشاء البناء الى المتصرر للسه حصب المحطط والمواصفات التي تقرهم وتدفع قيمة التكاليف اليـــه على اقساط حسها مرى اللجنة ووفق متطلبات العمل مــــا دام متقيداً بالشروط المتفق عليها مع اللجنة .

ب- يمال العطاء على المتجهدين بقرار تصدره اللجنة دون تقيد بالقرالين والانظمة المتعلقة بذلك وينبرم العقد بتوقيع الرئيس والمتعهد .



الهادة ١٠- أ – بجوز للجنة انتستو لي على اراضي المتضررين التي ترى انها لاتصلح لاقامة بناء عليها لمالكها بشكل مناسب بسبب موقعها اومساحتها او لاي سبب اخرولها ان تعيد تنظيمها وتخطيطها بالشكل اللي تراهمناسيا.

ب – يجوز لاجنة ايضا ان تستولي على ارض الحكومة او ارض اي شخص •ـــن اجـــل تخصيصها للمتضررين او للمرافق العامة بعد ان تدفع التعويض العادل لاصحاب الاراضي المملوكة .

ج – بعد اعادة تنظيم وتخطيط الاراضي التي استواـــت عابها اللجنة يجوز لهـــا اقامة ابنيه عليها لمنفعــة المتضررين او أن تخصصها او تخصص قسها منها المرافق العامة .

د - لدى ممارسة اللجنة سلطاتها وصلاحياتها المخولة اليها بموجب هذا القانون لا تتقيد بأى تشريع يتعلق

المادة ١١ – يعتبر اليناء الجديد الذي يقام بدلا من البناء المتهدم ملكا لنفس الشخص او الاشخاص الذين كانوا بملكون البناء المتهدم، وعلى اللجنة ان تسلم البناء الجديد لمن تقتنع إباقه المالك او المالكون له ويسجل باسمه أو باسمائهم على الايجحت ذلك في حق اى شخص يرغب في اقامة الدعرى فها بعد على من ذكر مدعيا انه هو صاحب

المادة ١٢ – يجوز للجنة حسب قناعتها ان تدفع للمتضررين التعويض اللَّذي تراه مناسبًا عن أموالهم المنقولة التي تقتنع بانها تلفت نتيجه لحادث الفيضان المشار اليه في هذا القانون .

المادة ١٣ – يتولى النائب العام في عمان ومساعدوه اقامة الدعاوي وملاحقتها لدى المحاكم على اختلاف درجاتها بالنبابة عن اللجنة على المتعهدين في حالة اخلالهم بالتعهدات والاتفاقيات التي النزموا بها وفق هذا القانون .

المادة ١٤ – بالرغم عما ورد في هذا القانون او في اي قانون اخر لا يجوز لطالب التعويض او المالك المتضرر اقامة الدعوى او اتخاذ اية إجراءات ضد اللجنة او الحكومة . وتعتبر كافسة القرارات التي تصدرها اللجنـــة بمقتضى احكام هذا القانون قطعية غبر خاضعة للطعن امام اي مرجع قضائي او اداري .

المادة 10 - مع مراعاة ما جاء في هذا القانون ينفذ رئيس اللجنةمقرراتها وينوبعنها في توقيع كافة العقودوالمعاملات ويتخذ الاجراءات اللازمة لهذا الغرض .

المادة ١٦ – تعفى كافة الاستدعاءات والمعاملات والعقود وسندات الصرف والعطاءات المتعلقة بتنفيذ احكام هملما

اللَّادَة ٤٧٪ ــــ الامؤر التي لم يرد نص عليها في هذا القانون تحال الى مجلس الوزراء لاعطاء القرار النهائي بشأنها .

المادة ١٨/ هُمْ كَانْ مَنْ عَلَمُ مَيْكَانَاتَ كَاذِيةَ النَّجَلَّةُ الْعَصْولُ عَلَى تَنْوَيْضُ بَقْتَضَى هذا الفانون بدون حق مجرم كايا أوُ حِزْقيًا مَنْ أي تعويض قد يستخله ويعرض نفسه الجزاء المنصوص عليه في قانون العقوبات .

١١٤١ه - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة ان يضم مايراه من الانظمة لتنفيذ احكام هذا الفانون .

الله ٢٠ ــ يجوز لمجلس الوزراء لدى استنفاذ اغراض هذا القانون ان يعلن بالجريدة الرسمية إنهاء العمل به .

٢١٤٥٥ – رئيس الوزراء والوزراء كل فيا يخصة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1977/0/15

محمد طوقان

. 3 4

المحت بن برطسال

رئيسس السسوذواء وزيرالداخلية ووزير دولة ووزيمر الدفمساع لثؤون رئاســة الوزراء وصفى التل سمعان داود عز الدين المفــــى عبدالوهاب المجالي وزير الداخليــة للشؤون وزيسر الشؤون الاجتماعيسة والعمــل وزيسسر المواصلات البلدية والقرويـــــــة ووزيـــر الصحة بالوكالــــــــــة بسرق وبريساد قاسم الريماوي صالح بوقان فضل الدلقموني وزيسسر المواصسلات التربيسة والتعسليم الاشغمال العاممة الاقتصاد السوطي منساء طسيران سكك ذوقان الهنداوي يمى الخطيب حاتم الزعبي سعيد الدجالي

وزيـــــر وزيـــر الانشاء وزيــــر وزيـــ الحارجيسة للؤون رئاسة الوزراء اكرم زعيتر

121

### نمد المميز للفك منك الملك للفرونية الحائمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قررة مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم ( ۲۳ )لسنة ۱۹۶۳

## قانون معدل تقانون الدسوم الاضافية لرسوم الجمرك والمبكوس

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية لوسوم الجمرك والمكوس لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة١٩٤٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ تشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يلغي ماجاء في المادة الثالثة من القانون الاصلى ويستعاض عنه بما يلي : ــ

« يضاف خمسة وعشرون في المئة عــلى رسوم المكوس عن المشروبات الروحيـــة المصنوعة في المملكة الاردنية الهاشمية التي تستوفى بمقتضى قانون صنع المسكرات لسنة ١٩٢٨ وتعديلاته واي قانون بحل محله • .

المادة ٣ 🗕 يعتبر كل ما حصل من زيادة على رسوم المكوس اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون الاصلي وحتى تاريخ العمل بهذا الفانون انه قد تم بمقتضى احكام هذا القانون ولا تجوز المطالبة باسترداده بايسة طريقة مسن الطرق القضائية او الأدارية او غيرهما .

1417/0/10

استين بيط الل

رايس الوزراء وصفي التل

وزير الماليسة

# نرالميز للعظمائر إلملكة للغماونية المعاتمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

ربناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب .

نصادق على القانون :لآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : –

ةانون رقم ( ۲۶ ) لسنة ١٩٦٦

# النون معدل لقانون استيفاءرسوم واجور اضافية

الذة 1 – يسمى هذا الفانون ( قانون معدل لقانون استيفاء رسوم واجور اضافية لسنة ( ١٩٦٣ ) ويقرأ مع الفانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسميه .

اللانة ٢ – تعدل المادة ( ٢ ) من القانون الاصلى باعتبار ما ورد فيها فقرة ( أ ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها : –

ب- يعتبر كل ما حصل من زيادة على رسوم المعاينـــة او المكوس او التعريفة الجمركيـــة اعتبارا من القانون انه للد تم بمقتضى أحكام هذا القانون ولا تجوز المطالبة باسترداده بابـــة طريقة من الطرق الإدارية او القضائية او غير هـــــا .

1977/0/1.

رئيس الوؤراء

وصفى التسل

وزير الماليـــة عز الدين المقي

E. 10.1